# المواجهة الأميركية مع الصين في بحرها الجنوبي

د. بسام أبو عبد الله

لم يكن استخدام الصين لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي مع روسيا لمنع تمرير قرارات أميركية غربية ضد سورية أمراً عابراً، أو ردة فعل غاضبة، وإنما أتى ضمن إطار مواجهة نظام الأحادية القطبية، وبناء نظام دولي متعدد الأقطاب يكون أكثر عدالة، ويقوم على مبادئ جديدة تنهي مبادئ الهيمنة والاحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإسقاط الأنظمة السياسية تحت شعارات (الثورات الملونة) الكاذبة، لتحل محلها مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة أراضي الدول، وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، وهي مبادئ تعتمدها الصين في سياستها الخارجية، وتشاركها روسيا في ذلك، من أجل عالم يحترم التنوع الثقافي، وخصوصيات كل دولة، وشعب بعيداً عن سياسات الهيمنة.

وإذا كانت سورية الجغرافية التي ستلعب دوراً في إنتاج هذا النظام الدولي الجديد، من خلال هزمها للإرهاب التكفيري كأحد أدواته، ودفاعها عن شعبها في وجهه، فإن حلفاء سورية (روسيا والصين) يواجه كل منهما تحديات أخرى بهدف عرقلة دورهما الدولي الصاعد، وهنا تتضح لنا خلفيات ما يجري في أوكرانيا، وجورجيا، والسعي لتطويق روسيا سواء عبر منفذها في البحر الأسود، أو منعها من الوجود على المتوسط، والاقتراب من حدودها في جمهوريات البلطيق، أو دول شرق أوروبا، وتعزيز وجود الناتو هناك.

أما الصين فإنها تواجه تهديدات من نوع آخر في بحر الصين الجنوبي منذ أن أعلنت الولايات المتحدة نقل ثقلها الاستراتيجي إلى تلك المنطقة لمواجهة (النفوذ الصيني المتصاعد) ولخلق الإشكالات، والتوترات في وجهها، وعرقلة مشروعها الواعد المتمثل بـ(طريق الحرير – والحزام البحري له) ومن الواضح تماماً أن الذراع التكفيرية الوهابية التي تستخدمها أميركا لمواجهة خصومها في المنطقة، وحلفائهم هي الذراع نفسها التي قد تستخدم لاحقاً ضد روسيا والصين ذلك أن وجود الشيشانيين ومواطني آسيا الوسطى ومواطنين صينيين من إقليم تشينجيانغ شمال غرب الصين يقاتلون مع داعش والنصرة وغيرهما من التنظيمات التكفيرية ليس إلا تحضيراً لهؤلاء من أجل الاستخدام اللاحق لهم في مناطق روسية، وصينية وفي مناطق النفوذ الحيوي لهاتين الدولتين الكبيرتين، ولذلك فإن قتال الشعب السوري وجيشه وقيادته ضد الإرهاب الدولي المعولم هو دفاع أيضاً عن الحضارة الإنسانية ويخدم مصالح روسيا والصين كما أن إعلان دعمهم لسورية يأتي ضمن إطار الدفاع عن مخاطر تهدد أمنهم القومي.

أميركا القلقة من الصعود الصيني الاقتصادي وتحالفه مع روسيا وظهور (منظمة معاهدة شنغهاي) كقطب دولي وخيار آخر للشعوب بعد عصر الهيمنة الأميركية لن تكتفي بالتفرج على ما يجري، وإنما تعمل على مواجهته، وتبدو إحدى جبهات المواجهة القادمة مع الصين في بحر الصين الجنوبي.

يعتبر بحر الصين الجنوبي الرابط بين الشرق الأوسط والقارة الهندية وتمر به حسبما تذكر بعض المصادر الإعلامية ثلث الشحنات البحرية العالمية بقيمة ٧ تريليونات دولار أي أكثر بـ١٥ ضعفاً من قناة بنما، و٣ أضعاف قناة السويس، وحسب بعض الخبراء فإنه يحتوي على ٧ مليارات برميل نفط كاحتياطي استراتيجي محتمل، و٩٠٠ تريليون م٣ من الغاز الطبيعي ما قد يجعل منه خليجاً شبيهاً بالخليج العربي.

تؤكد الصين ملكيتها لجزء كبير من المنطقة يصل لمئات الكيلومترات وتشير إلى أن حقها يعود لعدة قرون عندما كانت سلسلتا جزر (باراسيل) و(سبراتلي) جزءاً من الأمة الصينية، وقامت عام ١٩٤٧ بنشر خريطة تفصل حدودها، وبينت مجموعتي الجزر وهما تقعان كلياً داخل أراضيها.

لكن دولاً في المنطقة كفيتنام تشكك بالرواية الصينية وتدعي أحقية على هذه الجزر، والفيلبين التي تطالب بالتعويض عن تأثر سيادتها، وماليزيا وبروناي، اللتين تدعيان أن بحر الصين الجنوبي يقع ضمن مناطق حظر اقتصادية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الأمر لا يكمن هنا، ذلك أن الصين وقعت اتفاقيات مع العديد من الدول الآسيوية للبحث في حلول عبر التفاوض، والتفاهم بهدف تحويل (بحر الصين الجنوبي) إلى منطقة استقرار ونماء، وازدهار تستفيد منه الصين، وتفيد غيرها من الدول، ولكن الولايات المتحدة عملت على إنتاج قطب من حلفائها (تايوان، كوريا الجنوبية، الفيلبين، اليابان) لمواجهة الصين، والحد من نفوذها، كما تعمل في منطقتنا عندما تستخدم السعودية ضد إيران، وتركيا ضد سورية لمنع تشكل أي أقطاب سياسية– اقتصادية تهدد مصالحها، ونفوذها، وهيمنتها.

الفيلبين مثلاً، رفعت دعوى من طرف واحد على الصين في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي في شهر كانون الثاني ٢٠١٣ للتشكيك في سيادتها على جزر في بحر الصين الجنوبي، على الرغم من أن ذلك يخالف اتفاقها مع الصين على تسوية النزاعات عبر المفاوضات الثنائية، ونكثاً بالوعود التي نصت عليها أيضاً اتفاقية (إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي) التي وقعت بين الصين ودول جنوب شرق آسيا عام ٢٠٠٢، وينص على تعهد جميع الأطراف بتسوية سلمية للنزاعات عن طريق التشاور الودي، والمفاوضات، وذلك بهدف استغلال أميركا لهذه الورقة للضغط على الصين، واحتواء الصين، وتشويه صورتها في المجتمع الدولي.

تشعر الولايات المتحدة بمخاوف كبيرة ذلك أنها منذ نهاية الحرب الباردة كانت القوة الأكبر في المحيط الهادئ بمساعدة من حلفائها، وأبرزهم (اليابان، وكوريا الجنوبية) في الوقت الذي كانت فيه الصين تصعد كقوة إقليمية لتتحول إلى قوة دولية تنافس الولايات المتحدة التي تسعى بكل الوسائل للحفاظ على تفوقها العالمي، وسيطرتها على البحار لتكون قادرة على مواجهة خصومها المحتملين.

الولايات المتحدة لن تواجه الصين مباشرة، ولكن من الواضح أنها تدفع بحلفائها لاستفزاز الصين، وخلق التوترات في المنطقة، إذ قال قائد القيادة الأميركية في المحيط الهادئ في وقت سابق أن (الصين تعسكر بحر الصين الجنوبي بشكل واضح، والاعتقاد بغير ذلك مثل الاعتقاد بأن الأرض مسطحة)، وكأن أميركا لم تعسكر مناطق عديدة في العالم، ولا تثير توترات، أو حروباً، وكأن نياتها سليمة تجاه المجتمع!

أميركا تسعى لمواجهة خصومها، وهي تشعر بخطر الصين الداهم ولهذا عززت وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي، وتعمل على زيادة دعم حلفائها هناك في وجه الصين، وواضح تماماً أن زيارة أوباما إلى فيتنام حالياً تهدف لزيادة تسعير النزاع مع الصين من خلال طرح رفع الحظر عن بيع السلاح لفيتنام لدفعها للصدام معها، وعندما تقرأ حجم التبادل التجاري بين أميركا وفيتنام الذي انتقل من ملياري دولار عام ٢٠٠١، وما يقارب ٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ العام الماضي، وأن فيتنام تشغل المركز الأول بين دول جنوب شرق آسيا، والمركز التاسع في العالم من حيث عدد الطلاب الذين يتعلمون في الولايات المتحدة تدرك ما تحضره أميركا لمواجهة الصين.

الأمر لن يصل إلى صدام مباشر بين الصين والولايات المتحدة، ولكن الصين تدرك أن الحرب معها تدار بطرق غير مباشرة سواءٌ عبر الأدوات القضائية الدولية كـ(حالة الفيلبين)، أو عبر تعزيز عسكرة المنطقة، وقدرات شركاء واشنطن ونشر دروع صاروخية تهدد أمن الصين من كوريا الجنوبية، وهو ما تسعى الصين لمواجهته بكل الطرق المشروعة.

التنين الصيني قادم وفي ذلك مصلحة للشعوب التي تريد مواجهة عصر الهيمنة الأميركي، الذي يعيد ترتيب أوراقه، وقواه وفقاً للأولويات التي تبدو الصين على رأسها.

# أردوغان يرى أنه لا سلام في المنطقة من دون حل الأزمة السورية ورئيس الأركان التركي يشن هجوماً على داعش والعمال الكردستاني

| وكالات

رفعت أنقرة أمس من حدة المواجهة مع روسيا عندما دعت إلى «أطلسة» البلقان والبحر الأسود ومحاسبة القيادة الروسية على ما ترتكبه قوات الجيش السوري من «جرائم وحشية». ودافع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن سجل بلاده في مواجهة تنظيم داعش، متعهداً بتطهير الحدود التركية منه، ومعلناً في الوقت نفسه، أن السلطات التركية قتلت ٣ آلاف عنصر من التنظيم المدرج على لائحة الأمم المتحدة للتنظيمات الإرهابية. واللافت التناقض بين الرقم الذي أعلنه كل من أردوغان والجيش التركي بشأن قتلى داعش. وأكدت هيئة الأركان التركية أن قتلى داعش على يد التنظيم ١٣٠٠ عنصر.

وفي افتتاح المؤتمر العاشر لرؤساء أركان دول البلقان بمدينة إسطنبول التركية، شدد أردوغان على أن «المسألة السورية لم تعد مجرد أزمة محلية أو إقليمية، بل أصبحت تشكل تهديداً عالمياً، بالنظر إلى نتائجها وانعكاساتها، وباتت دول البلقان مثل تركيا، تواجه مصاعب مالية كبيرة، وتتحمل أعباءً ثقيلة نتيجة الأزمة». واعتبر «الخطوط الحمر» جميعها تم تجاوزها في سورية، وأنه ما من خطوات جادة من قبل العالم للحد من هذه التجاوزات.

وخلص أردوغان في كلمته التي نقلتها وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، إلى أن السلام لن يحل في المنطقة ولا في مناطق العالم الأخرى، من دون التوصل لحل في سورية يقوم على المطالب المشروعة للشعب، وشدد على أن تركيا مصممة على اتخاذ الخطوات اللازمة، من أجل إنهاء استخدام المنظمات الإرهابية للطرف المقابل لحدودها، وذلك لضمان أمن مواطنيها في المقام الأول. وأكد أن «ما تقوم به تركيا حالياً في مواجهة داعش لا تفعله أي دولة أخرى في العالم، والخسائر التي لحقت بنا في تلك المواجهة لم تتعرض لها أي دولة أخرى، وبالطبع نحن أيضاً ألحقنا خسائر كبيرة بداعش»، متسائلاً كيف يمكن لدولة تقوم بتلك المواجهة أن تدعم داعش؟. وتابع: «تم القضاء على ما يزيد ٣ آلاف عنصر تابع لتنظيم داعش، وسنستمر في تطهير الحدود التركية من العناصر الإرهابية جميعها».

ووجه انتقادات للدول التي لم تتعاون مع أنقرة في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن داعش. وقال: «في الوقت الذي لم تقم فيه دول المصدر (للمقاتلين الأجانب الذين يصلون إلى تركيا من أجل الالتحاق بداعش في سورية أو العراق) باتخاذ أي خطوة فيما يتعلق بمكافحة التنظيم، ولم تكن تتبادل المعلومات الاستخباراتية اللازمة، كانت تنتظر من تركيا أن تقوم بكل شيء». واعتبر أن تركيا تعرضت للعديد من «الاتهامات الظالمة (..) وصل الأمر بالبعض لاتهام تركيا بمساعدة داعش»». وأضاف: «لا يمكن أن يستمر هذا إلى مالا نهاية».

دبابات تركية تقصف مواقع لداعش

وجدد أردوغان انتقاداته للولايات المتحدة، من دون أن يسميها، مشيراً إلى أن أسلحة ألقتها في ساحة القتال وصلت في النهاية لأيدي عناصر داعش. وقال: «نعرف جيداً من أي الدول الغربية جاءت الأسلحة التي بيد داعش، وقد قلنا للعديد من أصدقائنا إنهم يرتكبون خطأً، وطلبنا منهم أن لا يقوموا بإلقاء مساعدات من الطائرات في بعض المناطق»، وأردف «لكنهم قالوا إنهم مجبرون على فعل ذلك لأن بعض المناطق على وشك السقوط، وكانت النتيجة أن ذهب نصف المساعدات التي ألقوا بها إلى داعش، والنصف الآخر إلى منظمة «ب. ي. د» (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي) الإرهابية». وفيما يتعلق باللاجئين، انتقد الرئيس التركي «الدول الغربية التي تفكر في الكيفية التي توقف بها الهجرة».

من جهة أخرى، أشار أردوغان إلى ضرورة جعل البحر الأسود حوضاً للاستقرار مرة أخرى، مشيراً إلى أنه أبلغ الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «الناتو» ينس ستولتنبرغ، خلال زيارته إلى تركيا مؤخراً، أن البحر الأسود بات «بحيرة روسية»، وأن على جميع الدول المشاطئة له أن تضطلع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وأن تتخذ دول «الناتو» الخطوات اللازمة براً وبحراً وجواً، وإلا فإن التاريخ لن يغفر لها.

وقال: إن تركيا ستقوم في الفترة المقبلة، بعرض مقترحات ملموسة بخصوص هذا الأمر، على الدول المطلة على البحر الأسود. وكرر دعم تركيا لدمج دول البلقان، في المؤسسات الأوروبية والأطلسية، وعلى رأسها الناتو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي كلمته أمام المؤتمر، ذكر رئيس هيئة الأركان التركية خلوصي أكار، أن القوات المسلحة التركية، قتلت قرابة ١٣٠٠ إرهابي من داعش، في كل من سورية والعراق حتى اليوم، ودمرت كميات كبيرة من أسلحة، وصواريخ، ومواقع، ومركبات، وأبنية تابعة للتنظيم. وأشار أكار أن الإرهاب يعد تهديداً كبيراً موجها نحو العالم، وأنه لا يمكن إضفاء الشرعية على أي عمل إرهابي، مؤكداً ضرورة التعاون في محاربة الإرهاب. ولفت إلى أن أنقرة تواصل محاربة حزب العمال الكردستاني «بي. كا. كا» المحظور في تركيا، بكل عزيمة، موضحاً أن حزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه المسلح وحدات حماية الشعب ذات الأغلبية الكردية يعدان جناحاً لـ«بي. كا. كا»، معتبراً أن العلاقة بينهما وتعاونهما واضحان وجليان.

وشدد على أن داعش يعد أحد التنظيمات الإرهابية الوحشية، وأن بلاده أدرجته على لائحة التنظيمات الإرهابية في ٢٠١٣، مشدداً على أن التنظيم أصبح يُشكل تهديداً للمنطقة والعالم، وأن الأخير لا يمثل الإسلام والمسلمين بأي شكل من الأشكال. وأردف أن داعش استهدف أهم المدن التركية بهجماته الانتحارية الدموية، وبدأ في الفترة الأخيرة باستهداف ولاية كليس الحدودية مع سورية.

في الغضون صعدت وزارة الخارجية التركية من لهجتها حيال سورية وروسيا. وفي بيان نددت فيه بما أسمته استهداف طائرات الجيش السوري لسوق شعبي في مدينة بنش بريف إدلب الشمالي، اعتبرت أن نظام (الرئيس بشار) الأسد يستمد الجرأة من دعم مناصريه، وعلى رأسهم «القيادة الروسية» «شريكة» الرئيس الأسد في «جرائمه» ضد المدنيين، ودعت المجتمع الدولي إلى التعامل بجدية مع الجرائم الوحشية التي يرتكبها النظام ضد الأبرياء في سورية، وعدم ترك النظام وداعميه من دون محاسبة.

## «رايتس ووتش»: النظام التركي يعتدي على المهجرين السوريين بالقتل

نشرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أمس شريط فيديو وثق عن قرب كيفية تعامل قوات النظام التركي العدوانية مع المهجرين السوريين على حدودها، واعتدائها عليهم بالضرب والتنكيل، وحتى القتل، بعد دعم التنظيمات الإرهابية في سورية.

وقالت المنظمة المعنية بحقوق الإنسان: إن «أفراداً من حرس الحدود التركي اعتدوا بالضرب وأطلقوا النار على سوريين كانوا يحاولون الوصول إلى تركيا»، بحسب موقع «روسيا اليوم».

ونقلت المنظمة عن أسر ضحايا وشهود محليين قولهم إن خمسة سوريين، بينهم طفل، قتلوا في شهري آذار ونيسان الماضيين، في حين أصيب ١٤ آخرون بجروح خطيرة نتيجة إطلاق الجنود الأتراك النار عليهم وضربهم.

ودحض جيري سيمبسون وهو باحث أول في قسم اللاجئين في هيومن رايتس ووتش مزاعم النظام التركي حول دعم المهجرين السوريين قائلاً: إنه «بالرغم من زعم كبار المسؤولين الأتراك أنهم يستقبلون اللاجئين السوريين بأذرع مفتوحة، إلا أن حرس الحدود يمارس القتل والضرب ضدهم»، مضيفاً: «إنه لأمر مروع أن يطلق الجنود الأتراك النار على رجال ونساء وأطفال مصدومين فارين من الحرب».

ويظهر تسجيل فيديو نشرته «هيومن رايتس ووتش» لقطات لجثة ظهرت عليها آثار الضرب والدماء، كما أظهر الشريط جثة رجل آخر عليها علامات حمراء بنفسجية على الظهر والذراعين.

كما نشرت المنظمة الحقوقية مقتطفات من لقاءات مع ٤ من الضحايا و٥ شهود و٦ من السكان السوريين من المنطقة وصفوا ٧ حوادث في آذار ونيسان أطلق فيها حرس الحدود التركي النار أو اعتدوا بالضرب على ١٧ مهجراً سورياً، واثنين من المهربين.

من جهة أخرى سمحت الأردن خلال الـ٢٤ ساعة الماضية، لـ٣٠٠ لاجئ سوري بالدخول إلى أراضيها، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

(سانا – أ ش أ)

آحد السوريين بعد تعرضه للتعذيب على يد القوات التركية

## فيسك: علاقات قطر بـ«جبهة النصرة» واضحة ومؤكدة

أكد الكاتب البريطاني روبرت فيسك أن العلاقات التي تربط قطر بتنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، مؤكدة وواضحة، رغم محاولات إخفائها وإنكار سلطات آل ثاني لوجودها.

وقال فيسك في مقال نشرته صحيفة «الإندبندنت» البريطانية: «ليس هناك من شك في وجود علاقات تربط قطر مع جبهة النصرة التي أطلقت مؤخراً سراح ثلاثة صحفيين إسبان كانت تحتجزهم في سورية»، مشيراً إلى أن «وكالة الأنباء القطرية سارعت إثر ذلك للتفاخر بدور السلطات القطرية في إطلاق سراحهم». وأعاد فيسك إلى الأذهان قيام قناة الجزيرة القطرية بإجراء مقابلة مع متزعم تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المدعو «ابو محمد الجولاني» قبل ستة أشهر. وأكد فيسك أن محاولات تقديم تنظيم «جبهة النصرة» على أنه «قوة معتدلة» والترويج لانفصالها عن تنظيم «القاعدة» الإرهابي لن تنجح.

وكانت وزارة الخارجية والمغتربين أكدت في حزيران الماضي أن الإعلام القطري يتبنى بمختلف وسائله ومؤسساته حملات الدعاية والترويج للتنظيمات الإرهابية المسلحة الناشطة على الأراضي السورية، والدفاع المستميت عنها، مبينة أن ظهور الإرهابي «أبو محمد الجولاني» على قناة إعلامية، ما هو إلا دليل قاطع متجدد على العلاقة العضوية والتعاون الوثيق بين هذا التنظيم الإرهابي وقناة الجزيرة والجهات القطرية صاحبة هذه القناة الناطقة باسم

روبرت فيسك

الأسرة القطرية الحاكمة.

كما كانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أكدت الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على إجبار من تسميها «المعارضة المعتدلة» التي تدعمها في سورية على فك ارتباطها والنأي بنفسها عن «جبهة النصرة»، مشيرة إلى أن من يطلق عليهم اسم «معارضين معتدلين» يستخدمون أساليب الإرهابيين ذاتها في حلب، حيث يقصفون الأحياء السكنية بالقذائف والصواريخ من أجل قتل وتخويف السكان المحليين.

سانا

## الغرب يرفض طلب روسيا إدراج «جيش الإسلام» و«الأحرار» على قائمة الإرهاب

| وكالات

رفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأوكرانيا طلب روسيا في مجلس الأمن الدولي إدراج تنظيمي «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» على قائمة التنظيمات الإرهابية، وبالتالي استبعادهم من محادثات جنيف بين الحكومة السورية والمعارضة، ما يؤكد استمرار دعم هذه الدول لتلك التنظيمات. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصادر دبلوماسية قولها: إن موسكو طلبت إضافة «أحرار الشام» و«جيش الإسلام» على قائمة التنظيمات الإرهابية لارتباطهما بتنظيمي القاعدة وداعش المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وعزا المتحدث باسم البعثة الأميركية في الأمم المتحدة كورتيس كوبر، سبب رفض الطلب الروسي إلى أن الفصيلين هما «طرفان مشاركان في وقف إطلاق النار»، مشدداً على أن إدراجهما على القائمة السوداء يمكن أن يؤدي إلى «تداعيات سيئة على الهدنة في وقت نحاول فيه تهدئة الوضع».

وأضاف: إنه «ليس هذا الوقت لتغيير منحى الأمور، على العكس من ذلك يجب مضاعفة الجهود لخفض وتيرة العنف». وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في ٢٢ نيسان الماضي أن «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» يشاطران تنظيمي داعش وجبهة النصرة أفكارهما الهمجية، بينما أعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين في ٢٦ من الشهر نفسه أن بلاده طالبت اللجنة الأممية لمكافحة الإرهاب بإدراج «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» في قائمة العقوبات الدولية على خلفية استمرارهما بانتهاك اتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية.

وإدراج أي تنظيم على قائمة الإرهاب وفرض عقوبات عليه يتطلب إجماعاً من أعضاء مجلس الأمن. و«جيش الإسلام» تنظيم سلفي مقاتل، ويعتبر من أكبر التنظيمات المسلحة في غوطة دمشق الشرقية. واختير محمد علوش، أحد قادة «جيش الإسلام» ككبير مفاوضين في وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة إلى محادثات جنيف. وأما حركة «أحرار الشام» فهي تنظيم سلفي مقاتل ساهم في تأسيسه عدد من قادة تنظيم القاعدة وتعتبر محافظات إدلب وحماة وحلب مركز ثقل الحركة. والحركة منضوية في «جيش الفتح» الذي تقوده جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة في سورية.

## «جيش الإسلام» لم ينسحب من مسرابا و«فيلق الرحمن» يطالبه بالإسراع

| وكالات

لم تنفذ ميليشيا «جيش الإسلام» البند الرئيسي من اتفاق الهدنة بينها وبين ميليشيا «فيلق الرحمن» والذي ينص على الانسحاب من بلدة مسرابا في غوطة دمشق الشرقية، ما أدى إلى تأجيل ما يلي الانسحاب من خطوات نص عليها الاتفاق، الأمر الذي يثير توقعات بعودة الخلافات والاقتتال بين التنظيمين.

وأعلن المتحدث باسم «فيلق الرحمن»، وائل علوان، عن تأخّر «جيش الإسلام» بالانسحاب الكامل من مسرابا، رغم توقيع الاتفاق معه أمس الاول. وأضاف في بيان، نقلته وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء، أنه و«بعد التواصل مع مجلس محافظة الغوطة الشرقية، والهيئة العامة، وقيادة الشرطة، فقد تم إخبارنا بتأخّر الإخوة في جيش الإسلام عن الانسحاب الكامل من مسرابا». وأعرب علوان، عن «قلقهم» من تباطؤ «جيش الإسلام» بالانسحاب، مؤكداً أن «فيلق الرحمن» مستمر بالالتزام التام بمبادرة وقف الاقتتال. وأوضح، أن على «جيش الإسلام الإسراع في الانسحاب»، للانتقال إلى ما يليها من خطوات لحل الخلافات، وللنظر بأمر «الموقوفين» لدى الطرفين، مؤكداً عدم وجود شروط مسبقة لدى «الفيلق» حول الأمر، الذي هو «بيد اللجان القضائية».

وائل علوان

وجرى اتفاق بين «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن»، أمس الأول، يقضي بانسحاب الأول «عسكرياً» من مسرابا في الغوطة الشرقية، إلى جانب وقف إطلاق النار في باقي المناطق.

وبدأت اشتباكات بين «فيلق الرحمن» و«جيش الفسطاط» من جهة، و«جيش الإسلام» من جهة أخرى، بدأت منذ نحو أسبوعين، اقتحم على إثرها الأخير مسرابا، حيث دارت معارك بالأسلحة الثقيلة بين الطرفين.